

Distr.: General
3 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٥٥ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ

السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

عملاً بطلب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (انظر A/61/19/Rev.1، الفقرة ٢٣٢)، تقدّم المصنّفُ الواردة في هذا التقرير لمحّةً عامة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة عن دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧ (A/71/19). وتشكل هذه المصنّفُ تكملةً لتقرير الأمين العام (A/72/573). وهي تورّد موجزاً لحالة كل توصية، وكذلك إشارة إلى رقم الفقرة ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة.



أولا - مقدمة

٢١ تضع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مشروع اقتراح من أجل تقديمه إلى الجهات المانحة المحتملة، يتضمن طلبا للحصول على تبرعات في ما يتصل بتشييد جدار تذكاري عند نصب التذكاري لحفظ السلام في المقر.

٢٥ ستقدّم إلى اللجنة الخاصة إحاطة غير رسمية، تتعلق بصفة خاصة بالمسائل العملية في الميدان، بما فيها تقييم الأمانة العامة للتطورات التي تشهدها عمليات الأمم المتحدة الجارية لحفظ السلام، وذلك قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

ثانيا - إعادة هيكلة حفظ السلام

٣٣ أعربت الجمعية العامة، باتخاذها القرار ٢٩٥/٧١، عن تأييدها لنقل قدرات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من الفريق العملي المتكامل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان/قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى الفريق العملي المتكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، دعا القرار إلى تغيير اسم الفريق العملي المتكامل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان/قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى الفريق العملي المتكامل لجنوب السودان وتغيير اسم الفريق العملي المتكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى الفريق العملي المتكامل للسودان. وأعربت الجمعية أيضا عن تأييدها لنقل القدرات الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من الفريق العملي المتكامل لمنطقة البحيرات الكبرى إلى الفريق العملي المتكامل لوسط أفريقيا، وجمع الفريق العملي المتكامل لغرب أفريقيا مع الفريق العملي المتكامل لمالي لتشكيل الفريق العملي المتكامل لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتعكس إعادة تشكيل تلك الأفرقة العملية المتكاملة الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام للحفاظ على المرونة واستخدام الموارد بشكل ملائم من حيث الحجم وعلى النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات المتغيرة في تقديم الدعم المباشر إلى عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من مجلس الأمن.

٣٧ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

ثالثا - السلامة والأمن

٣٨ العمل جارٍ على إعداد التقرير المطلوب، وقُدّم مشروع التقرير الأول إلى شعبة السياسات والتقييم والتدريب في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٤٠ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٤٤ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٤٦ سيجرى تناول الموضوع في الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٩ سيجرى تناول الموضوع في لإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥١ العمل جارٍ على إعداد التقرير المطلوب، وقُدّم مشروعه الأول إلى شعبة السياسات والتقييم والتدريب في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٥٢ يواصل مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، تمشيا مع ولايته، تحليل القضايا المنهجية المتصلة بالسلامة والأمن خلال استعراضه للعناصر النظامية في البعثات الميدانية وقدم توصيات محددة بهذا الشأن. وإضافة إلى تسليط الضوء على الدروس

المستفادة وأفضل الممارسات، تشدد التوصيات أيضا على أهمية استخدام المعلومات في توجيه العمليات؛ والتحليل والتخطيط والتوجيه على نحو متنسق ومتكامل؛ وكفاءة استخدام التكنولوجيا؛ والتنسيق الجيد لتدابير حماية القوة والتدريب عليها؛ وتوفير الحماية المناسبة أثناء التنقل؛ والتدريب والإعداد الفعالين قبل نشر البعثة وفي مسرح العمليات؛ والتدابير الاستباقية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين، فضلا عن التطبيق الدقيق للأساليب والتقنيات والإجراءات باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز السلامة والأمن. وتعكف قيادة البعثة حاليا على اتخاذ تدابير شاملة لتنفيذ تلك التوصيات لتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم.

وستُقدّم إحاطة كاملة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

في أعقاب إجراء تحليل في عام ٢٠١٦ للاحتياجات من المعلومات ذات الصلة بعناصر الشرطة، أُعد تصنيفٌ موحد للمعلومات المتعلقة بالجريمة تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستُقدّم إحاطة غير رسمية، عن أمور منها جهود شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني لتعديل البرمجيات الحالية، إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

وُنشر نظام سايج الموحد لإدارة الحوادث الخاص بحفظ السلام (SAGE) وبدأ استخدامه في تسع بعثات ميدانية حتى الآن هي: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وتجرى حاليا عمليات لتطبيقه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأُجريت بنجاح تجربة لنظام سايج المتنقل في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وسيُنقل قريبا إلى مرحلة الإنتاج.

وإضافة إلى ذلك، أنشئ برنامج الإلمام بالحالة في شباط/فبراير ٢٠١٧. ويتكون هيكل البرنامج من ١٢ مسار عمل (٤ في إطار التوجيه الاستراتيجي و ٨ تغطي الجوانب التقنية). وستُقدّم المستجندات عن الحالة بشكل منتظم وتُدرج في الإحاطات المقبلة.

ونظمت مبادرة نظام المعلومات الجغرافية المفتوح للأمم المتحدة حلقة عمل ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأحرزت المبادرة تقدما من خلال الجلسات العامة الشهرية وعدة اجتماعات أخرى عبر التداول الفيديوي، وكذلك من خلال الاجتماعات وحلقات العمل الفعلية أثناء المناسبات ذات الصلة.

- **المحور الأول: البوابة الجغرافية الإلكترونية** - جرى تركيب البوابة الجغرافية الإلكترونية المفتوحة المصدر GeoSHAPE/Exchange في مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات وفقا لركيزة التنمية لأغراض الاختبار والإعداد في شباط/فبراير ٢٠١٧. ومن المقرر تقديم العرض العملي التقني للبوابة في المركز من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- **المحور الثاني: بناء القدرات** - تقديم التدريب التقني الإلكتروني إلى ٦١ موظفا من موظفي الأمم المتحدة ومن المقرر استحداث حزم تدريبية مناسبة على البوابة للمستخدمين من الأمم المتحدة.
- **المحور الثالث: التحليل الجغرافي المكاني** - إجراء تجربة استنادا إلى وباء إيولا لتحديد الجدوى، ويعتزم تنظيم حلقة عمل تمهيدا لوضع التطبيقات/المنهجيات المناسبة استنادا إلى المسائل التشغيلية الفعلية للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

• **الخوارج الرابع: جمع البيانات** - تقديم عرض عملي للحلول الجغرافية المكانية السريعة باستخدام مركبات جوية صغيرة بدون طيار في مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، في برينديزي، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والعمل جارٍ حالياً على إدماج البيانات المفتوحة المصدر في خرائط الأمم المتحدة ورسم خرائط بمقاييس مصغرة، وما إلى ذلك.

وسيُجرى تناولها في جلسة الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المزمع تقديمها إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥٤ تضع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني الصيغة النهائية لإطار للتكنولوجيا الميدانية بهدف توحيد وتعميم الابتكارات التكنولوجية. وأدى تحديد ونشر التكنولوجيات الجديدة، بما فيها أجهزة الاستشعار الأمنية، إلى تحسين الصور المتحصل عليها من السواتل والمركبات الجوية (المسيّرة بواسطة طيار أو بدون طيار) وآلات التصوير النهاري/الليلي المثبتة على الصواري والمركبات والتي يحملها الأفراد النظاميون. وتتولى أيضاً أنظمة رادارات "الاستشعار والتحذير" حماية مخيمات مختارة تابعة للأمم المتحدة وأنقذت أرواحاً أثناء اعتداءات بقذائف الهاون في مالي. ونُظّم تتبّع الموظفين والمركبات آخذة في التوسع بما يمكن البعثات من تحديد أماكن حفظة السلام ومساعدتهم. وتسد نظم الاتصالات الجديدة، بما في ذلك في مراكز القيادة النموذجية، فجوة العمل المشترك بين الوحدات والعاملين في المجال الإنساني وبين البعثات الميدانية لحفظ السلام.

وسيوفر البرنامج الجديد للإمام بالحالة برامجيات وعمليات موحدة من أجل التثبيت من المعلومات وتحليلها ومعاينتها والإبلاغ عنها على نحو فعال ومتكامل ومتسم بالكفاءة. واستوفت أول شبكة مأمونة للبعثات، التي أنشئت في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المعايير الدولية المتعلقة بتخزين وتوزيع المعلومات الحساسة.

وحددت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدروس المستفادة التالية المتصلة بتشغيل المنظومات الجوية المسيرة بدون طيار وغير المسلحة:

- الحاجة إلى التدريب على استخدام التكنولوجيات من أجل حماية الموظفين والمباني؛
- القيمة المضافة المحققة من الاستعانة بخبرة الدول الأعضاء؛
- الحاجة إلى توفير التدريب والتمارين، فبدونهما لا يمكن الاستفادة بالكامل من منافع تطبيق التكنولوجيا.

٥٦ سيُجرى تناول الموضوع في الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥٧ ظلت البيئة العملية للعديد من بعثات حفظ السلام في الفترة المشمولة بالتقرير (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧) بيئة صعبة. ولا تزال هذه البيئة آخذة في التدهور في إطار تطور قدرات الجماعات المسلحة، غير المشاركة في العمليات السلمية في كثير من الأحيان، من حيث الأساليب والتقنيات والإجراءات التي تستخدمها. وما يزيد من تعقيد الوضع المعقد أصلاً، أنه بات من الأصعب في العديد من البعثات فهم طبيعة الجماعات المسلحة المختلفة والعلاقات فيما بينها نظراً لإقامة تحالفات المصالح المؤقتة المحلية وانفراط عقدها. ويؤدي تشرذم الجماعات المسلحة وتغيّر ولاءاتها إلى تكاثر الجماعات الأصغر حجماً، مما يجعل تنفيذ الولاية أكثر صعوبة وخطورة بالنسبة إلى حفظة السلام. وبات يصعب بشكل متزايد التمييز بين الجماعات المسلحة ذات البرامج السياسية والعصابات الإجرامية ذات الدوافع المالية بسبب العلاقة التكافلية القائمة بين التمويل والقدرات العملية. ويضاف إلى ذلك ميل متزايد إلى حصول تنسيق بين الجماعات المسلحة الإرهابية خارج الحدود الوطنية للبلدان التي تستضيف بعثات لحفظ السلام. وأخذ عدد الاعتداءات المميتة المباشرة وغير المباشرة والمنفذة بواسطة الأجهزة

- المتفجرة اليدوية الصنع في الارتفاع وإن كان التهديد قد خف إلى حد ما بفضل تحسين تدابير الحماية.
- ويقدم مكتب الشؤون العسكرية مستجدات الوضع الراهن في عمليات حفظ السلام كل أسبوعين بناء على طلب أعضاء لجنة الأركان العسكرية للأمم المتحدة. وينظم المكتب أيضا اجتماعات للبلدان المساهمة بقوات لدى حصول تغيير كبير في الوضع الأمني والبيئة العملياتية لبعثات حفظ السلام.
- وسيجرى تناول الموضوع في جلسة الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
- ٥٨ سيجرى تناول الموضوع في جلسة الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وفي تقرير الأمين العام (A/72/573).
- ٥٩ سيجرى تناول الموضوع في جلسة الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
- ٦١ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٦٢ سيجرى تناول الموضوع في جلسة الإحاطة غير الرسمية بشأن السلامة والأمن المقدمة إلى اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
- ٦٤ سيواصل مكتب الشراكات الاستراتيجية لحفظ السلام، في إطار استعراضاته لعمليات حفظ السلام، تقييم مدى كفاية ترتيبات الدعم الطبي وما أُدخل من تحسينات بهدف تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم.
- وستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٦٦ في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، حددت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مستخدمةً الموارد الموجودة، أثر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على عمل كيانات الأمم المتحدة المشاركة في عمليات السلام والأمن (إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، وإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمانة العامة)، كخطوة أولى على طريق وضع استراتيجية الأمم المتحدة للتخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.
- وتُبرزُ النتائج التي جرى التوصل إليها ثغرات في جمع البيانات وتبادل المعلومات رغم وجود أمثلة جيدة على التعاون. وأكد هذا التحديد الحاجة إلى زيادة التنسيق وكذلك إلى استراتيجية للأمم المتحدة بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشمل المنظومة بأسرها؛ وفي الوقت الحالي، لا يتعامل سوى عدد قليل جدا من كيانات الأمم المتحدة مع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وغالبا ما تكون استجابتها محصورة في كل حالة على حدة. ووسعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نطاق هذا التحديد بحيث بات يشمل الجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة التابعة للأمم المتحدة.
- وواصلت أيضا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم لبلورة العقيدة التي ستشكل أساس استراتيجية الأمم المتحدة للتخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، من أجل المساعدة في التوعية بالاحتياجات اللازمة للتخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بشكل فعال. وتشمل الجهود إعداد كتيب بشأن التخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ودليل بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة، يتولى مكتب الشؤون العسكرية تنسيق وضعهما. وسيوفر كتيب التخفيف من

تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لتوجيهات للبلدان المساهمة بقوات ولقادة القوات بشأن كيفية قيام عمليات حفظ السلام بالتخفيف من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على حفظة السلام، في حين سيحدد دليل التخلص من الذخائر المتفجرة ما سيتعين على وحدات التخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عمليات حفظ السلام تلبيته من احتياجاته وامتلاكه من قدرات. وستشكل هاتان الوثيقتان تكملةً للمبادئ التوجيهية للتخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سياق البعثات التي أُقرت وصدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ والتي تركز على إدماج التخفيف من تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عمليات التقييم والتخطيط. وما برحت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تعمل أيضا على تنسيق وضع معايير التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مع خبراء وطنيين من ١٢ دولة من الدول الأعضاء. والمعايير التي ستطبقها منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ستحدد الحد الأدنى من الكفاءات المطلوب من العاملين في مجال التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع استيفاؤها وستحدد منهجية إزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عمليات حفظ السلام.

رابعا - جمع الاستخبارات/المعلومات وتحليلها في بعثات حفظ السلام

٦٨ العمل جارٍ على صوغ سبع وثائق للتوجيهات العملية في سياق إطار السياسة العامة للمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، تشمل أربع مجموعات من الإجراءات العملية الموحدة (بشأن استخدام المنظومات الجوية بدون طيار، والحصول على المعلومات الاستخباراتية، ومعاملة وأمن المعلومات الاستخباراتية، وهيكل وعمليات الدعم المقدم من المقر) وثلاث كتيبات (عن الاستخبارات العسكرية، والعمل الشرطي الموجه بمعلومات استخباراتية، ومراكز التحليل المشتركة للبعثة). ويُتوقع إصدار هذه الوثائق بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨. واستجابةً لطلب اللجنة الخاصة "التشاور بشكل وثيق مع الدول الأعضاء"، تجدر الإشارة إلى أن منسق الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام سارع إلى عقد اجتماعات متعددة غير رسمية مع الدول الأعضاء وقدم إحاطة إلى اللجنة الخاصة وكذلك إلى شعبة السياسات والتقييم والتدريب، لشرح كيفية المضي في ما يتعلق بوضع إطار السياسة العامة. وسيجرى أيضا التشاور مع الدول الأعضاء قبل إصدار الكتيبات المتعلقة بالاستخبارات العسكرية والعمل الشرطي الموجه بمعلومات استخباراتية. وسيقدم ما لا يقل عن إحاطتين غير رسميتين إضافيتين إلى اللجنة الخاصة قبل بدء دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٧٠ العمل جارٍ على صوغ سبع وثائق للتوجيهات العملية وذلك في سياق إطار السياسة العامة للمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام، تشمل أربع مجموعات من الإجراءات العملية الموحدة (بشأن استخدام المنظومات الجوية بدون طيار، والحصول على المعلومات الاستخباراتية، ومعاملة وأمن المعلومات الاستخباراتية، وهيكل وعمليات الدعم المقدم من المقر) وثلاث كتيبات (عن الاستخبارات العسكرية، والعمل الشرطي الموجه بمعلومات استخباراتية، ومراكز التحليل المشتركة للبعثة). وهذه الوثائق منبثقة من السياسة العامة، وسيجرى تنقيحها عام ٢٠١٨ بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وتحدد المبادئ التي توجه استخدام المعلومات الاستخباراتية في عمليات حفظ السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ومع أنه يرحَّب بإصدار بعض هذه الوثائق قبل نهاية عام ٢٠١٧، فسيستغرق إصدار الوثائق الأخرى مزيدا من الوقت لضمان التشاور الكامل مع الدول الأعضاء ووضع توجيهه فعال. ويُتوقع إصدار كل هذه الوثائق بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

٧٣ في سياق إطار السياسة العامة للمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجري العمل على وضع إجراءات عملية موحدة بشأن "معاملة وأمن المعلومات الاستخباراتية" ستتألف من قسمين رئيسيين. في القسم الأول، تشير "معاملة المعلومات الاستخباراتية" ليس فقط إلى تدفق المعلومات الاستخباراتية في عمليات حفظ السلام على كل من الصعد الاستراتيجي والعملي والتكتيكي، وبل أيضا بين كل منها. وتهدف إلى وضع إطار للغرض من الاطلاع على المعلومات

الاستخبارية، من حيث أمور منها تحديد الجهات التي تحتاج إلى الاطلاع عليها والسبب الذي يدعوها إلى ذلك. ويتوافق ذلك مع مجموعة من القواعد والأنظمة المتعلقة بتصنيف وثائق الأمم المتحدة ونظام العقوبات الواجب التطبيق على من ينتهكون هذه القواعد. ويتناول الجزء الثاني الأمن الرقمي الاستخباري المادي للمعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بضمان أمن تدفق المعلومات الاستخباراتية. وتعكف وحدة إدارة معلومات عمليات حفظ السلام على وضع مفهوم يشمل نظاما تكنولوجيا من شأنه أن يتيح الاطلاع على المعلومات الاستخباراتية وتخزينها بطريقة مضمونة. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يجري العمل على تنفيذ مشروع تجريبي لاختبار وسائل تحقيق هذه النتائج.

٧٤ سيقدم مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات ومنسق الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام إحاطة مشتركة إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

خامسا - السلوك والانضباط

٧٨ ستُتاح معلومات مستكملة وافية بشأن الجهود الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، تضم بيانات بشأن هذه المسألة وذلك في التقرير المقبل للأمين العام.

٨٩ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٩١ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٩٢ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

سادسا - تعزيز القدرات التنفيذية: لحة عامة

١٠٠ ستُقدّم إلى اللجنة الخاصة إحاطة غير رسمية عن التدابير المتخذة لتعزيز تحليل ديناميات النزاع على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، وذلك قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

١٠٣ واصلت كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تعزيز قدرات القوات النظامية في عمليات حفظ السلام من أجل تحسين تكيفها مع الولايات والبيئات العملية لعمليات حفظ السلام الحديثة. وفي عام ٢٠١٧، أشرف الفريق التوجيهي المعني بتطوير قدرات القوات النظامية على التنفيذ الجاري لثمانية مشاريع مخصصة لمجالات معينة من مجالات تنمية القدرات، منها إنشاء أفرقة تعمل باستمرار مع الدول الأعضاء للاستفادة من خبرتها التقنية ومنها قدراتها العملية، وفي بعض الحالات، لتقديم الدعم المالي إلى المشاريع ذات الأولوية. وتركز مشاريع الفريق التوجيهي على مجالات تحسين إمكانية النجاة من حوادث الأجهزة المتفجرة البدوية الصنع؛ والنشر السريع؛ والتخطيط والتنفيذ؛ والوحدات السريعة التحرك في مسارح العمليات؛ والتهديدات العابرة للحدود الوطنية؛ والعمليات المعتمدة على المعلومات؛ والدعم الطبي، وتمت إضافة مشروع جديد في عام ٢٠١٧ يركز على تأمين القدرات اللازمة من الطائرات العمودية العسكرية. وأحرز تقدم كبير في جميع المشاريع، يتجلى في التقدم الهائل الذي تحقق في السنوات الأربع الماضية في ما يتعلق بوضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية لحفظ السلام، من قبيل "حماية المدنيين: مبادئ تنفيذية من أجل العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، وسياسة ضمان التأهب العملي وتحسين الأداء، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد جنود البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام للتأهب العملي، والمبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام القوة من جانب العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام، والمبادئ التوجيهية بشأن تقديم الدعم العسكري في إدارة النظام العام في بعثات حفظ السلام، والسياسات المتعلقة بعنصر الدعم الوطني، والكتيب المعد من أجل قيادة قوات الأمم المتحدة، وإعداد مجموعتين من إجراءات التشغيل الموحدة بشأن التقييم، وإصدار

١١ دليلاً للوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، ووجود دليل إضافي (وهو دليل الوحدات العسكرية لإبطال الذخائر المتفجرة) تمت الموافقة عليه بالفعل وهو حالياً في انتظار توقيعه من قبل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني. وفيما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود الوطنية، شرعت شعبة الشرطة في تنفيذ مبادرات رائدة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل توفير أدوات متطورة للتحليل وإدارة الحالات بهدف تعزيز قدرة شرطة الأمم المتحدة على تحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية لأغراض التحقيق، وكذلك لتدريب ودعم نظرائها من الدول المضيفة على القيام بذلك. وأدت الجهود الرامية إلى التوعية وإشراك أصحاب المصلحة إلى تحقيق مكاسب إضافية في مجال العمليات وبناء القدرات في الميدان؛ وتتوافر الآن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية موارد أكبر لتدريب ستة من ضباط شرطة الأمم المتحدة للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، في حين أطلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مبادرات تدريبية لمكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة من أجل الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون في الدولة المضيفة.

١٠٤ خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، تعاون كل من مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة مع إدارة الدعم الميداني، وشعبة الخدمات الطبية ودائرة التدريب المتكامل في شعبة السياسات والتقييم والتدريب في تحسين فهم القدرات التي قدمت إلى الأمم المتحدة من خلال نظام تأهب قدرات حفظ السلام من أجل اتخاذ قرارات موضوعية بشأن اختيار الوحدات للنشر. وُجِّع معلومات عن التبرعات المعلنة في المقام الأول عن طريق استخدام الزيارات التقييمية والاستشارية. وتُعدُّ هذه الزيارات أداة مشاركة استراتيجية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وخطوة رئيسية لتمكين تلك البلدان من الانتقال من المستوى ١ إلى المستوى ٢ في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. وأجريت في الأشهر الستة عشرة الأخيرة ٣٧ زيارة من الزيارات التقييمية والاستشارية.

وتقرر الزيارات التقييمية والاستشارية قبل أي نشر محتمل بوقت كاف، وهي تهدف إلى إجراء تقييم شامل لاستعداد وتأهب الوحدات المتعهد بتقديمها. وبذلك، يتوفر للبلد المساهم الوقت الكافي لتصحيح أي أوجه نقص قبل النظر في نشر وحداته، ويكون لدى قيادة إدارة عمليات حفظ السلام فهم واضح لقدرات الوحدات التي تقوم بنشرها. وحسنت الزيارات التقييمية والاستشارية كثيراً من فهم الأمم المتحدة الجماعي لأوجه النقص التي تعترى القدرات. وتم تحديد المسائل الحاسمة المتصلة بالتدريب أو اللغة أو المعدات، والتي يمكن معالجتها قبل أي نشر محتمل. وتؤخذ كل هذه المعلومات في الاعتبار أثناء اتخاذ قرارات الاختيار، وكذلك المعلومات الأخرى ذات الصلة عن أداء الوحدات في البعثات راهنا وماضياً. وبطبيعة الحال، فلا بد من تقييم عدد من العوامل الأخرى عند تحديد الاختيار، من قبيل أفضلويات الدولة المضيفة.

ويسعى كل من مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة إلى التحلي بالشفافية والصراحة لدى اتخاذ قراراتهما، وستستجيبان لأي طلبات من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن قرارات الاختيار. وتوجد تدابير من أجل توضيح الأمور للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في حال حدوث تغييرات يمكن أن تؤثر على عملية النشر. وفي هذا الصدد، التقى المستشار العسكري و/أو المستشار السياسي بالعديد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتناول هذا الموضوع.

١٠٥ تعقد خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها وقسم اختيار وتعيين أفراد الشرطة التابع لشعبة الشرطة اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن تفاصيل نظام تأهب قدرات حفظ السلام واستخدامه. وتم أيضاً عرض نظام تأهب قدرات حفظ السلام ومفاهيم تشكيل القوات الاستراتيجية في إحاطة إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في نيويورك وفي حلقات عمل إقليمية في رواندا وغانا ومصر. ونوقشت فكرة خطط التناوب الطويلة الأجل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في اجتماع عقد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧ مناقشة الجهد الرائد المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعُقدت مناقشة أخرى بشأن التناوب الطويل الأجل لعوامل التمكين الرئيسية أثناء مؤتمر تشكيل قوات

- بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧.
- ١٠٦ عقب تنظيم مؤتمر تشكيل القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اشتركت الأمانة العامة في استعراض للخبرة المكتسبة من أجل تعلم الدروس المستفادة من المؤتمر، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وضع خطط التناوب الطويل الأجل. والمناقشات جارية حاليا بشأن تقدير تكاليف تنفيذ خطط التناوب في البعثات الأخرى وجدوى تنفيذها.
- ١١٠ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١١١ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١١٢ في عام ٢٠١٦، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني استعراض السياسات المتعلقة بالسلطة والقيادة والتحكم، بجولة من المشاورات اشتركت فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ضمن الإدارات لتحديد المسائل الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على ممارسة القيادة والتحكم، وترتيب أولويات تلك المسائل. وأتفق على أن أي تحديث للسياسات ينبغي أن يراعي جلاء بعض الأحكام مثل توضيح إلى من توكل صلاحية إسناد المهام، وضمان الاتساق مع التطورات الحالية في مجال الدعم، وتوفير مزيد من التوجيهات أو إجراءات التشغيل الموحدة، حسب الاقتضاء. وسيستتبع عملية الاستعراض إجراء استعراض مكتبي شامل وزيارات ميدانية إلى العديد من عمليات حفظ السلام.

١١٤ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

سابعا - تعزيز القدرة التنفيذية: القدرات العسكرية

- ١١٧ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١١٨ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٢٠ عملت خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها بنشاط على إعداد الوحدات لاستيفاء معايير التدريب والمعدات في الأمم المتحدة عن طريق استخدام نظام تأهب قدرات حفظ السلام واستخدام الزيارات التقييمية والاستشارية. وحسنت تلك الزيارات كثيرا من فهم المنظمة الجماعي لأوجه النقص التي تعترى القدرات. وتم تحديد المسائل الحاسمة من حيث التدريب أو اللغة أو المعدات، ويمكن معالجتها قبل أي نشر محتمل. وفي جميع الحالات التي يتم فيها تحديد المسائل، فإن الخلية تعمل مع كل بلد من البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة، وبالتنسيق مع المكاتب المعنية، على تصحيح المسائل من خلال خطة يضعها ذلك البلد. وتساعد الخلية أيضا على تنسيق المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى التي توفر التدريب والدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وإضافة إلى التعاون المنتظم مع مقدمي برامج بناء القدرات، عملت الخلية في التحضير لمؤتمر تشكيل القوات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذي يهدف جزئيا إلى ربط تلك البلدان المساهمة بقوات التي تعاني من نقص في المعدات بالدول الأعضاء الأخرى الراغبة في المساهمة بمعدات. وركز اجتماع عُقد في آب/أغسطس ٢٠١٧ في طوكيو أيضا على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة وللدول الأعضاء تحسين أدائهم في مجال تنسيق بناء القدرات والتدريب.

١٢١ ستُقدّم إحاطة غير رسمية بشأن التعاون بين البعثات إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.

١٢٣ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

ثامنا - تعزيز القدرة التنفيذية: قدرات شرطة الأمم المتحدة

- ١٢٧ إثر قيام فريق مستقل بإجراء استعراض خارجي لمهام وهيكل وقدرات شعبة الشرطة، قدم الأمين العام تقريراً عن عمل الأمم المتحدة الشُّرطي (S/2016/952)، شكل استجابة للتوصيات. وستُقدَّم إحاطة غير رسمية عن حالة تنفيذ التوصيات إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.
- ١٢٨ في عام ٢٠١٧، نشرت شرطة الأمم المتحدة كتيبات عن: (أ) التخطيط الشُّرطي للبعثات في عمليات السلام؛ و (ب) مهام الرصد والإرشاد وإسداء المشورة التي تقوم بها الشرطة في عمليات السلام، و (ج) الحفارة المجتمعية في عمليات السلام، و (د) التنسيق بين الجهات المانحة وإدارة الأموال في عمليات السلام، و (هـ) أعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية والاستخبارات الجنائية في عمليات السلام. وستُقدَّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.
- ١٣١ على مدى العامين الماضيين، وازبت قدرة الشرطة الدائمة على تقييم تشكيلتها لكفالة تضمينها مجموعات المهارات اللازمة لتلبية المطالب المعاصرة في عمليات حفظ السلام وفي شعبة الشرطة. وستُقدَّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٣٥ تمشيا مع استجابة الأمانة العامة للاستعراض الخارجي لمهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها، أُجري في عام ٢٠١٧ تقييم داخلي لوحدات الشرطة المشكّلة في عمليات حفظ السلام. وستُقدَّم إحاطة غير رسمية عن النتائج وطريق المضي إلى الأمام إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٣٧ عند وجود تكليف، واصلت شرطة الأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا)، تعزيز قدرات الدول المضيفة المتصلة بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنعها. وستُقدَّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٣٨ في عام ٢٠١٧، واصلت شرطة الأمم المتحدة المساهمة في الترتيب المتعلق بجهات التنسيق العالمية في عدة عمليات لحفظ السلام. وستُقدَّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٣٩ ستُقدَّم إحاطة غير رسمية عن الجهود الحالية الرامية إلى تحسين قدرات شرطة الأمم المتحدة إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.

تاسعا - استراتيجيات عمليات حفظ السلام المعقدة: لمحة عامة

- ١٤٤ ستُقدَّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٤٩ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم التوظيف في شعبة الموظفين الميدانيين في إدارة الدعم الميداني/ إعداد قوائم المرشحين للاختيار والنشر السريعين في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتُنشر جميع الوظائف الشاغرة على بوابة وظائف الأمم المتحدة (<https://careers.un.org>)، ويُعلن عنها عن طريق أنشطة التواصل، عبر جهة متعاقدة لوسائل التواصل الاجتماعي/وسائل الإعلام الرقمية، هي "impactpool"، (www.impactpool.org). ومنذ التحديث السابق، تم إقرار أسماء ٢٠٥٢ مرشحا في

قوائم المقبولين، بلغت نسبة النساء المرشحات بينهم ٣٠ في المائة. ووضعت شعبة الموظفين الميدانيين أيضا خطة عمل للتوظيف تقدم مساعدة موجّهة إلى البعثات ذوات معدلات الشغور الأعلى. وأخيرا، سُجل انخفاض طفيف في المتوسط الزمني للتوظيف من قوائم المرشحين النهائيين لشغل الوظائف الشاغرة (من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظائف إلى تاريخ الاختيار من قِبَل رئيس البعثة) إلى ٥٢ يوم عمل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت إدارة الدعم الميداني بنشاط في وضع استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ومثل الأمين العام المساعد للدعم الميداني البعثات الميدانية في الاجتماع بشأن استراتيجية الأمم المتحدة الجنسانية على نطاق المنظومة المعقود في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، وتولت شعبة الموظفين الميدانيين رئاسة الفريق العامل ذي الصلة والمعني بوضع تدابير لتحسين المساواة بين الجنسين في سياقات البعثات. وأجرت شعبة الموظفين الميدانيين أيضا بحوثا إحصائية ونظمت مجموعات تركيز في إطار هذا الجهد. وتهدف الاستراتيجية المتعددة الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للمدنيين إلى زيادة نسبة النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة للسلام بحيث تتجاوز خط الأساس الحالي البالغ ٢٨ في المائة من خلال وضع أهداف سنوية صعبة لكل بعثة من البعثات؛ ومن خلال الترويج بصورة إيجابية للنساء المدنيات العاملات في الميدان عن طريق إبراز قصصهن في وسائل التواصل الاجتماعي؛ ومن خلال إنشاء مجموعات أوسع وأكبر تضم مواهب نسائية يمكن تقييم مؤهلاتهن وانتقائهن للعمل في عمليات الأمم المتحدة للسلام في إطار التدابير المؤقتة الخاصة لاستقدام الموظفين الصادرة عن الأمين العام من أجل مساعدة البعثات الميدانية في اختيار النساء المؤهلات بمعدلات أسرع؛ ومن خلال تحسين ظروف عمل الموظفين المدنيين العاملين في أماكن العمل الشاقة وظروف عيشهم. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أسفرت الإعلانات عن الوظائف العمومية والوظائف المحددة التي أعلنت عنها الشعبة وأدارتها البعثات الميدانية عن مجموعة من المرشحين لم تكن نسبة النساء بينهم سوى ٣٠ في المائة، وهي نسبة لا تزيد إلا قليلا عن خط الأساس الحالي (البالغ ٢٨ في المائة) للنساء اللواتي تم نشرهن في وظائف مدنية دولية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي هذا الصدد، أشارت الشعبة إلى أن التدابير الخاصة المؤقتة لتوظيف النساء ضرورية لإحراز تقدم أسرع ولبلوغ هدف الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي غضون ذلك، تعاقبت الشعبة مع "impactpool" للإعلان عن الوظائف الشاغرة، وإبراز صورة النساء اللاتي يتقلدن مناصب مدنية في حفظ السلام.

وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تعتمد شعبة الموظفين الميدانيين أيضا نشر وإدارة بعض الشواغر في قوائم المرشحين النهائيين في الرتبين ف-٥ ومد-١ وتخصصها للنساء فقط. وستُوازن المواصفات الوظيفية للمرشحين لشغل تلك الشواغر مع قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا، حتى تتاح فرصة للنساء المدرجة أسماؤهن في قائمة الموهوبات للإدراج في قائمة المرشحين النهائيين.

وتتبع عملية الاختيار والتعيين في مناصب قيادية عليا إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الشواغر والتوظيف في المناصب العليا لقادة البعثات التي تم تحديثها في عام ٢٠١٦. وتتقيد عملية الاختيار القائمة على الجدارة بالمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، وتنظر في تنوع وتكامل المواهب والخبرات والمهارات لدى فريق القيادة العليا والاحتياجات على أرض الواقع. ويؤخذ في الاعتبار أيضا الأصل الجغرافي ونوع الجنس.

وتستلزم عملية الاختيار عادة مقابلة مع فريق رفيع المستوى. واستنادا إلى استعراض داخلي للممارسات الفضلى الدولية، فإنه يجري حاليا تنفيذ خيارات لتعزيز التقييم (على سبيل المثال، اعتماد أسئلة قائمة على سيناريوهات)، أو يتم حاليا استحداث خيارات أخرى (على سبيل المثال، تحديد السمات النفسانية، أو استبيان لتحديد القدرة على تقييم المواقف، أو عملية موحدة للتحرر لدى الجهات المرجعية)، وتدابير لمعالجة احتمال التحيز الجنساني والجغرافي.

وأطلق قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا في إدارة الدعم الميداني، في شباط/فبراير ٢٠١٧، النداء العالمي لتقديم

الترشيحات لمناصب غير محددة للممثلين الخاصين للأمين العام ولنواب الممثلين الخاصين، من أجل توسيع وتنويع مجموعة المرشحين المحتملين لمناصب القيادة العليا. وأسفرت تلك الحملة الإعلامية، التي تشكل جزءاً من استراتيجية إدارة الدعم الميداني لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى رؤساء ونواب رؤساء البعثات بحلول عام ٢٠٢١، عن زيادة كبيرة في عدد الترشيحات من ١٢٦ جنسية مختلفة، تضم ما نسبته ٤١ في المائة من النساء. ولا تزال عملية استعراض الترشيحات جارية. وسيضاف المرشحون المستوفون لمتطلبات تلك المناصب القيادية إلى قاعدة بيانات داخلية، وهي أداة أساسية تُستمد منها المواهب وتكمل البحث والمشاورات اللذين يجريهما الأمين العام بنفسه. وسيحال مزيد من المرشحين المبتدئين - سواء الداخليين أو الخارجيين - من ذوي الإمكانيات القيادية إلى خطوط إمداد أخرى بالمواهب في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة قائمة المواهب المرشحات لشغل المناصب العليا التي تتعدها شعبة الموظفين الميدانيين.

١٥٥ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

١٥٧ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

عاشراً - استراتيجيات عمليات السلام المعقدة: قضايا بناء السلام ولجنة بناء السلام

١٦٩ توجّه سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين التي اعتمدها الأمين العام في عام ٢٠١٣، عملية التقييم والتخطيط على نطاق الأمم المتحدة بهدف ضمان تحقيق أهداف التكامل. ووُضعت هذه السياسة بالتشاور مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، مشفوعةً بكتيّب يتضمن إرشادات عملية بشأن تنفيذها. وتنطبق هذه السياسة على جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، التي يكون فيها وجود الأمم المتحدة متكاملًا أو التي يجري فيها النظر في تحقيق هذا التكامل. ووفقاً لهذه السياسة، يتعين على بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وشركائها في منظومة الأمم المتحدة: (أ) إجراء تقييم مشترك للوضع، على أساس النتائج التي يخلص إليها تحليل للنزاع؛ و (ب) وضع رؤية مشتركة وخطة في المقر وفي الميدان؛ و (ج) وضع الهياكل اللازمة للتنسيق؛ و (د) رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه بصورة مشتركة. والهدف من ذلك هو زيادة الأثر الفردي والجماعي على توطيد السلام على أرض الواقع إلى أبعد حد ممكن.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ هذه السياسة، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. ويُعزى العديد من هذه التحديات إلى وجود عقبات هيكلية، منها النقص في القدرات اللازمة، وعدم مواءمة التمويل مع الأولويات الاستراتيجية المشتركة للأمم المتحدة. وعقب صدور قرار اللجنة التنفيذية ١٥/٢٠١٧، التي أنشأها الأمين العام، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في إجراء استعراض لهذه السياسة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة مع الفريق العامل المعني بالتكامل والفريق العامل المشترك المعني بالتحليل والتخطيط بقيادة المكتب التنفيذي للأمين العام. ومن المتوقع أن يتعين إجراء تنقيحات على هذه السياسة في عدة مجالات، منها ما يتعلق بإدارة المخاطر، ودور آلية اللجنة التنفيذية التابعة للأمين العام، لإبراز عملية تنفيذ التوجيه المتعلق بالتخطيط الذي استحدثه الأمين العام مؤخراً. وينبغي أن تكون الصيغة النهائية المنقحة للسياسة والكتيّب المصاحب لها متسقة مع التوصيات المنبثقة عن إصلاح الأمين العام لهيكل السلام والأمن في المنظمة، وأن تعكس التطورات المتعلقة بالسياسات في المجالات ذات الصلة (مثل المبادرات المتعلقة بالوقاية، وإدامة السلام، و "طريقة العمل الجديدة"، والمناقشات بشأن التقاطع بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ومتابعته).

١٧٦ ستقدم إحاطة غير رسمية بشأن تنفيذ السياسة المتعلقة بالتقييم والتخطيط المتكاملين إلى اللجنة الخاصة خلال دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. انظر أيضاً الرد على الفقرة ١٦٩ أعلاه.

- ١٨٢ ستقدم إلى اللجنة الخاصة إحاطة غير رسمية بشأن التدابير المتخذة لتعزيز كفاءة الأمانة العامة وقدراتها الأساسية في مجال منع نشوب النزاع، وذلك قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٩٠ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة في بداية دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ١٩١ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة في بداية دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

حادي عشر - استراتيجيات عمليات السلام المعقدة: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- ١٩٦ ستقدم إحاطة تفصيلية إلى اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

ثاني عشر - استراتيجيات عمليات السلام المعقدة: إصلاح قطاع الأمن

- ٢١٢ بدأ تقديم النموذج التدريبي المتعلق بإصلاح قطاع الأمن على مستوى الإدارة العليا وذلك بتقديم هذا النموذج على مستوى الإدارة العليا في الهند. وستُدمج إحاطة بشأن التوجيه في الإحاطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن التي تقدم إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢١٣ يجري حالياً استعراض الدعم المقدم لإصلاح قطاع الدفاع بالتعاون مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، وستُدرج النتائج في استعراض السياسات العام لإصلاح قطاع الدفاع. وستدرج المعلومات المستكملة المتعلقة بالدعم المقدم لإصلاح قطاع الدفاع في الإحاطة الموضوعية المقبلة التي ستقدم إلى اللجنة الخاصة.
- ٢١٥ ستدرج المعلومات المستكملة المتعلقة بالقائمة في الإحاطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن التي تقدم إلى اللجنة الخاصة قبل دورتها الموضوعية المقبلة لعام ٢٠١٨.

ثالث عشر - استراتيجيات عمليات السلام المعقدة: سيادة القانون

- ٢٢٣ ستقدم ورقة إحاطة عن عمل الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية في عمليات حفظ السلام بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.
- ٢٢٤ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٢٥ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٢٦ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٢٨ يتضمن تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة الخاصة معلومات عن القدرات القضائية والإصلاحية والأنشطة المضطلع بها في المقر وفي الميدان (A/72/573).
- ٢٣١ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٣٢ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

رابع عشر - استراتيجيات عمليات حفظ السلام المعقدة: القضايا الجنسانية وحفظ السلام

- ٢٣٦ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٤٢ ترد معلومات عن التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة الخاصة.
- ٢٤٥ في الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، جرى من خلال ١١ دورة تدريبية لتدريب المدربين و ٨ أفرقة تدريب متنقلة موفّدة من قِبَل دائرة التدريب المتكامل إلى الدول الأعضاء تقديم مواد التدريب الأساسية لمرحلة ما قبل نشر الأفراد، التي تتناول تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى تقديم تدريب متخصص. وأُنجز تقديم مواد التدريب المتخصصة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وقُدّمت دورات تدريب المدربين في شباط/فبراير ٢٠١٧. وتتضمن مواد التدريب المتخصصة المتعلقة بالقضايا الجنسانية مجموعة الأدوات المتعلقة بالبعد الجنساني في عمل شرطة الأمم المتحدة، ومنهج شرطة الأمم المتحدة التدريبي الموحد لضباط الشرطة عن التحقيق في العنف الجنسي والجنساني ومنعهما. ويشمل التدريب الإلزامي المقدم لجميع الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ما يلي: (أ) الدورة التدريبية الداخلية بشأن "تعميم المنظور الجنساني"؛ (ب) الدورة التدريبية على الإنترنت بعنوان "إني أعرف المنظور الجنساني". وتغطي الدورتان التدريبيتان مسائل عامة تتعلق بالقضايا الجنسانية. وفي الميدان، يشمل التدريب التمهيدي الإلزامي الذي يتلقاه جميع أفراد حفظ السلام (بمن فيهم الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون والدوليون والوطنيون ومتطوعو الأمم المتحدة) لدى وصولهم إلى البعثة موضوع إدماج المسائل الجنسانية في عمليات حفظ السلام. وفي جميع البعثات، يُقدّم تدريب متخصص بشأن القضايا الجنسانية يتعلق بمجالات معينة (من قبيل العنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع) من أجل موظفين في وظائف مختلفة (مستشارو الشؤون الجنسانية وجهات تنسيق الشؤون الجنسانية) ومن أجل فئات محددة من الأفراد (أفراد مدنيون وأفراد من الشرطة وأفراد عسكريون). ويُقدّم أيضاً تدريب متخصص حول المسائل الجنسانية من أجل قيادات البعثات. واستُكمل إعداد الدورة التدريبية القائمة بذاتها التي تستغرق يوماً واحداً وتُتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في تحليل النزاعات وتقديم التقارير عنها. وستؤدي هذه الدورة إلى تحسين التنسيق بين جهات تنسيق الشؤون الجنسانية في الشرطة والقوات العسكرية. وقُدّم مكتب الشؤون العسكرية خلال السنوات الثلاث الماضية دورات تدريبية من أجل المستشارين العسكريين للشؤون الجنسانية ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية، مصممة خصيصاً بحيث تتلاءم مع التدريب المحدد الذي يحتاجون إليه من أجل الاضطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم.
- ٢٥٠ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٥١ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٢٥٢ يجري حالياً تنقيح المبادئ التوجيهية لإدماج منظور جنساني في عمل أفراد الأمم المتحدة العسكريين في عمليات حفظ السلام. وفي أثناء العمل على التنقيح، يستمر استخدام النسخة الحالية. وستركّز النسخة المحدّثة على تطبيق التوجيه الوارد في الكتيب، بنسخته الحالية، إلى كل وظيفة من الوظائف العسكرية، الأمر الذي سيجعله أكثر كفاءة وسيجعل استخدامه أكثر سهولة.
- ٢٥٣ التقى المستشار العسكري بالمثل الخاص المعني بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويعمل المستشارون العسكريون في الشؤون الجنسانية مع جميع كبار المستشارين في شؤون حماية المرأة في منطقة البعثة، ويعمّمون القضايا المتصلة بمراعاة

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عمل موظفي العمليات العسكرية.

وستُقدّم إحاطة غير رسمية من جانب الممثل الخاص إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٥٤ ستُقدّم إحاطة خطية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

خامس عشر - استراتيجيات عمليات حفظ السلام المعقدة: الأطفال وحفظ السلام

٢٥٦ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٥٧ ستُقدّم إحاطة خطية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

سادس عشر - استراتيجيات عمليات حفظ السلام المعقدة: المسائل المتصلة بالصحة وعمليات حفظ السلام

٢٦٢ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٦٣ تقوم إدارة الدعم الميداني بإعداد سياسة جديدة لإجلاء المصابين، وفقاً للمبادئ المقبولة دولياً بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام. وعملية وضع هذه السياسة في آخر مراحلها الآن، وسيتم الانتهاء من إعدادها قريباً.

٢٦٦ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٦٨ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٦٩ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٧١ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٧٢ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٧٣ تعمل شعبة الخدمات الطبية على وضع منهج للتدريب على الإسعافات الأولية الأساسية سيتم تبادله مع الدول الأعضاء عن طريق مذكرة شفوية في الأشهر القادمة. وستنظّم حلقات عمل للتشاور وحلقات عمل لتدريب المدربين في عام ٢٠١٨، بغية التعريف بهذا النهج لدى الدول الأعضاء التي تنشر قوات ووحدات شرطة مشكلة.

٢٧٤ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٢٧٥ عند الاقتضاء، وعلى أساس توفر عاملين وطنيين في المجال الطبي في سوق العمل المحلية، توظّف العمليات الميدانية عاملين وطنيين في المجال الطبي، وفقاً للمعايير الطبية للأمم المتحدة وrehنا بالحصول على الموافقة الفنية لشعبة الخدمات الطبية للأمم المتحدة على ذلك.

وستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

سابع عشر - استراتيجيات عمليات حفظ السلام المعقدة: حماية المدنيين والمهام الأخرى المنوطة بالبعثات

- ٢٨٤ قُدمت إلى اللجنة الخاصة إحاطة غير رسمية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ٢٨٥ يجري إعداد جِزْم تدريبية بشأن استراتيجيات الأمم المتحدة الشاملة لحماية المدنيين، تشارك في إعدادها دائرة التدريب المتكامل والفريق المعني بحماية المدنيين، من أجل إدماج التوجيهات بشأن حماية المدنيين وحماية الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عمل عمليات حفظ السلام. ويرمي ذلك إلى تزويد البلدان المساهمة بقوات بحِزْم تدريبية، من أجل تدريب متخذي القرار العسكريين على المستوى التكتيكي في الوحدات التابعة لها بشأن تخطيط وتنفيذ العمليات بشكل يخفف من مستوى المخاطر ويقضي على خطر تعرض المدنيين للعنف البدني. ويضم الجمهور المستهدف قادة قوات كتائب المشاة ووحدات القوات الخاصة، وضباط أركان تلك الوحدات؛ وضباط أركان القوات في المقر والمقار القطاعية المسؤولين عن الإشراف على التخطيط التكتيكي. والحزمة التدريبية الشاملة على حماية المدنيين يمكن أن تستخدم في كل من التدريبات التي تقدم قبل النشر وفي مواقع البعثات.
- وتضم مواد التدريب الأساسية المحدثة لمرحلة ما قبل نشر الأفراد مواد بشأن حماية المدنيين، وتوجد أيضاً مواد تدريبية متخصصة حول حماية المدنيين على المستويين التنفيذي والتكتيكي. وتدرج عناصر متعلقة بحماية المدنيين في جميع دورات القيادة العليا، وأعدت من أجل قيادات البعثات مواد تدريبية في مجال إدارة الأزمات قائمة على السيناريوهات المحتملة وخاصة بالبعثات. وفي جميع البعثات، يتواصل تقديم تدريب متخصص حول حماية المدنيين والولايات الأخرى المتصلة بالحماية، من أجل مختلف فئات الموظفين والموظفين المكلفين بمهام محددة في مجال الحماية.
- وأعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة دورة تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان من أجل قدرة الشرطة الدائمة، ستقدم على فترات منتظمة بغية مواكبة دورات تناوب موظفي قدرة الشرطة الدائمة.
- ويشارك الفريق المعني بحماية المدنيين حالياً في تقييم الاحتياجات التدريبية لدائرة التدريب المتكامل في مجال حماية المدنيين، وهي تركز على الاحتياجات التدريبية داخل البعثات التي تشمل ولايتها حماية المدنيين. ومن المتوقع صدور تقرير عن نتائج التقييم في الربع الأخير من عام ٢٠١٨.
- ٢٩١ وستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.
- ٢٩٢ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.
- حدّد تقييم أجرته شعبة السياسات والتقييم والتدريب في عام ٢٠١٧ لاستراتيجيات حماية المدنيين الخاصة بالبعثات الحاجة إلى تحسين إدماج استراتيجيات حماية المدنيين في وثائق التخطيط الحالية. وفي هذا الصدد، عملت الشعبة مع البعثات على وضع استراتيجيات لحماية المدنيين، وفقاً للتوجيهات الواردة في السياسة المتعلقة بحماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ونشرت في عام ٢٠١٥، وعلى إعداد مذكرة توجيهية موجزة أرسلت إلى البعثات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتضمنت توصيات شددت على ضرورة إدماج السياسة في مفاهيم عمليات البعثات، وذلك لضمان تحسين تجانس المفاهيم المتعلقة بقضايا حماية المدنيين. وواصلت الشعبة تقديم الدعم للبعثات في وضع استراتيجيات حماية المدنيين، ومن بين هذه البعثات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.
- ٢٩٣ ستقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.
- ٢٩٤ يواصل أعضاء شعبة السياسات والتقييم والتدريب، المكلفين بمسائل متصلة بحماية المدنيين، تقديم الدعم التشغيلي

والإرشاد للبعثات، بما في ذلك من خلال إجراء عمليات محاكاة، وتقييمات للتهديدات، وإرشادات حول الإبلاغ، واتصالات منتظمة مع البعثات. وإضافة إلى ذلك، أتاح مؤتمر عقده كبار المستشارين في شؤون حماية المدنيين في آذار/مارس ٢٠١٧ إجراء مناقشات متعمقة بشأن المسائل التشغيلية البالغة الأهمية، ومكّن المستشارين من تبادل أفضل الممارسات والدروس المكتسبة. وستؤدي دراسة استقصائية تشمل موظفي البعثات يجري إعدادها في الوقت الراهن إلى إلقاء مزيد من الضوء على المجالات الرئيسية التي يمكن فيها لشعبة السياسات والتقييم والتدريب وضع توجيهات تشغيلية للبعثات، استناداً إلى احتياجاتها المعلنة.

٢٩٧ أجرت دائرة التدريب المتكامل تقييماً للاحتياجات التدريبية داخل البعثات في مجال حماية المدنيين، وستقدّم توصيات حول أولويات تصميم الدورات التدريبية وتقديمها، من أجل تعزيز أداء موظفي البعثات في مهامهم ذات الصلة بحماية المدنيين. وسيشمل ذلك إعداد دورات تدريبية داخل البعثات يكون مصمماً حسب احتياجاتها، مع التركيز على التدريبات القائمة على السيناريوهات المحتملة والمصنّمة حسب ولايات بعثات محدّدة في مجال حماية المدنيين وحسب بيئة العمليات فيها.

وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مُنحت شهادتان تقديريتان إقراراً بالمشاركة في دورات تدريبية للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين إلى مؤسستين تدريبيتين تابعتين للدول الأعضاء، قدمتا دورات تدريبية سابقة للنشر للوحدات العسكرية. وفي تلك الفترة أيضاً، تم نشر ثمانية أفرقة تدريب متنقلة في البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأرسل فريق تدريب متنقل خصيصاً إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كما نُظمت دورة تدريبية لتدريب المدربين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لبناء قدرات المدربين وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

وقامت دائرة التدريب المتكامل، بالاشتراك مع مكتب الشؤون العسكرية، بإعداد عمليات محاكاة لتعزيز قدرة البعثات على الاستجابة للاحتياجات التشغيلية، لا سيما بين أفرقة القيادة العليا. وشملت الأهداف تحسين عملية صنع القرار، والتحقق من صحة الخطط، وتحديد مواطن الضعف في السياسات والإرشادات. ونُفذت عملية محاكاة تتعلق بحماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في عام ٢٠١٦، كما قُدّمت دورة تدريبية لتدريب المدربين من أجل مخططي العمليات في البعثات لبناء قدرات البعثات في عام ٢٠١٧ في عنتيبي في أوغندا.

وتشمل جزمة تدريبية حول استراتيجيات الأمم المتحدة الشاملة لحماية المدنيين، ومُعَدّة للبلدان المساهمة بقوات، تعميم التوجيهات المتعلقة بحماية المدنيين وحماية الطفل والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عمليات حفظ السلام. ونُظمت أول دورة تدريبية تجريبية لتدريب المدربين في أيار/مايو ٢٠١٧. ومن المزمع عقد حلقة عمل لإعداد استراتيجيات شاملة لحماية المدنيين لعنصر الشرطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وهناك خطط لإدماج المفاهيم التكتيكية المتعلقة بالتدريب الشامل في مجال حماية المدنيين في النماذج التأسيسية المتعلقة بحماية المدنيين في المواد التدريبية المتخصصة الأخرى.

وستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨، وستتضمن المزيد من التفاصيل حول التطورات في مجال التدريب وتنفيذ الدورات التدريبية.

٢٩٩ ستقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.

٣٠١ ستقدّم إلى اللجنة الخاصة، قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨، جلسة إحاطة غير رسمية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالتدابير التي تتخذها عمليات حفظ السلام لتوطيد التعاون مع سلطات البلد المضيف.

ثامن عشر - التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة

٣٠٦ في الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نُشرت ثلاثة أفرقة تدريب متنقلة لمساعدة البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في تلبية الاحتياجات التدريبية اللازمة للتأهب التشغيلي وذلك في إطار متابعة الزيارات التقييمية والاستشارية.

ومنذ آذار/مارس ٢٠١٦، خططت خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها ٣٧ زيارة تقييمية واستشارية ونفذتها من أجل تقييم ١٠٥ وحدات متعهد بتقديمها ومسجلة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. وتتقرر الزيارات التقييمية والاستشارية قبل القيام بنشر محتمل بوقت كاف، وتهدف إلى إجراء تقييم شامل لتأهب الوحدات المتعهد بتقديمها واستعدادها، بحيث يتوفر للبلدان المساهمة ما يكفي من الوقت لتصحيح أي أوجه نقص قبل النظر في نشر وحداتها. وخلال هذه الزيارات التقييمية والاستشارية، أجرت الأفرقة مناقشات مع مسؤولين عسكريين وسياسيين، مؤديةً إلى التعهد بعدد من القدرات الجديدة غير المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الزيارات التقييمية والاستشارية على تحديد الشراكات الثنائية وتصحيح أوجه النقص في معدات وتدريبات البلدان المساهمة بقوات عسكرية أو أفراد شرطة. وعززت التعقيبات الواردة من ممثلي البلدان وأعضاء أفرقة الزيارات التقييمية والاستشارية حتى الآن ضرورة تلك الزيارات وفائدتها. وكانت البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة حريصة على العمل مع خبراء الأمم المتحدة بشأن الاحتياجات اللازمة لقدراتها المقترحة، وحسّنت المناقشات التي جرت مع القيادات العسكرية والشرطية والسياسية في العواصم خطوط الاتصال، وحدّت من الالتباس بشأن قواعد الأمم المتحدة والمتطلبات والإجراءات.

٣٠٩ ستُقدم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٨.

تاسع عشر - التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة

٣٢٣ تعقد إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. وعند إجراء استعراضات استراتيجية، تُبلغ الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك الحكومات المضيفة، بأهداف الاستعراضات قبل إجرائها، وتبلغ بنتائجها بعد ذلك. ويتم استكمال هذه المشاورات الرسمية أيضاً بالتزامات غير رسمية، توفر فيها الأمانة العامة معلومات مستكملة بشأن الحالة على أرض الواقع وتخطيط العمليات المستقبلية للبعثة ومفهومها. ويتم بشكل روتيني تقاسم معلومات محددة ذات أثر جوهري على النشر ومفاهيم العمليات وهياكل القيادة والتحكم وقواعد اشتباك البعثات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأتاحت هذه المشاورات للأمانة العامة أن تقدم توضيحات بشأن القدرات المحددة المطلوبة في حالة معينة، وخيارات الولاية المحتملة قبل الإذن بالعملية، وتقديم معلومات في الوقت المناسب بشأن التطورات السياسية والأمنية المحددة في العمليات الجارية، وكذلك تقديم إحاطات عن عمليات تقييم البعثات ونتائجها. ونوقشت أيضاً نتائج الاستعراضات الاستراتيجية والتقنية ذات الصلة وجرى تقاسمها مع البلدان المساهمة بهذه القوات والأفراد. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة قيمة للبلدان المساهمة كي تعبر عن شواغلها، وللدول الأعضاء الأخرى من أجل تحسين فهم التحديات القائمة على أرض الواقع.

عشرون - تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام

٣٤٠ خضع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لاستعراض استراتيجي في عام ٢٠١٣، ولاستعراض لملاك موظفيه المدنيين في عام ٢٠١٥، واشتركت في إجراء هذين الاستعراضين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتمخض الاستعراضان عن توصية بتعزيز كلا العنصرين الإداري والسياسي للمكتب لتمكينه من بذل التعاون وتقديم الدعم ومساندة الجهود بقدر أكبر من الفعالية، وبشكل أعم، بغية تعزيز مبادرات منع نشوب

النزاع وحفظ السلام وبناء السلام. وفي عام ٢٠١٦، أقر الأمين العام في تقريره عن استعراض مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (A/71/551)، بالحاجة إلى تعزيز الاتساق الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في جميع مراحل دورة النزاع. والهيكل الجديد للمكتب، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يمكن المكتب من الإسهام بصورة أكثر فعالية في الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التقارب السياسي والتماسك التشغيلي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركائهما في قضايا السلام والأمن في أفريقيا. وجرت تعديلات في ملاك الموظفين على المستوى التقني، وجرى أيضا تناول حالات التكرار وأوجه الكفاءة. وسيحقق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن إلى جانب تبسيط أعمال المكتب نتائج ملموسة في ما يتعلق بالتنسيق بصورة مشتركة لتحديات السلام والأمن. وفي هذا السياق، يعتزم الأمين العام إجراء تقييم للمكتب في الوقت الأكثر ملاءمة للمنظمتين، عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

٣٤٤ قدم الأمين العام، في ٢٦ أيار/مايو، تقريرا بشأن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454)، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، والذي طلب إليه فيه المجلس عددا من الأمور، منها مواصلة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي من أجل تحسين الخيارات المتاحة للمزيد من التعاون بشأن مقترحات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك بشأن التمويل المشترك وإجراءات إنشاء عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، رهنا بإذن مجلس الأمن.

واقترح الأمين العام، في التقرير، إطارا لاتخاذ القرارات، وهو من السمات الرئيسية لمجموعة أدوات العمليات الانتقالية، سيجعل العمل المشترك أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق مقترحات النهج ذات الطابع المؤسسي إزاء التخطيط المشترك والتكليف، مع تسليط الضوء أيضا على أهمية الامتثال والرقابة، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والسلوك والانضباط، وهي شواغل حاسمة في جميع عمليات السلام. وأقر الأمين العام في التقرير أيضا بأن مواصلة العمل التقني ضروري من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق التحليل المشترك والتقييم والتخطيط وكذلك تقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية. وبالمثل، قدم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي معلومات مستكملة عن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي وعن الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بشأن الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام الصادر بها تكليف أو المأذون بها من الاتحاد الأفريقي (انظر S/2017/496).

وتقدم تقارير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لمحة عامة عن أولويات الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بتعزيز فعالية عمليات دعم السلام وإدارتها والإشراف عليها بصورة عامة، والتي تشمل زيادة قدراتها على التخطيط والإدارة، وتوطيد شراكاتها مع الأمم المتحدة، وإنشاء إطار متين للمساءلة والامتثال. وهذه الخطوات حاسمة نحو إنشاء مجموعة أدوات انتقالية مبتكرة ومرنة، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، ستتجسد في التقرير المقبل للأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وفي ضوء الشراكة المتطورة والطلب المقدم من المجلس، ستركز مجموعة الأدوات على طرائق تنسيق التقييم والتخطيط وتبادل المعلومات والإبلاغ المشترك. وستقوم أيضا بدور أساسي في المساعدة على تعزيز استعداد القوة الاحتياطية الأفريقية، بوصفها الإطار الشامل لعمليات دعم السلام الأفريقية.

٣٤٨ التزم الأمين العام، منذ توليه منصبه، بحقبة جديدة من التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وتعهد بالمساهمة في تغيير السرد عن أفريقيا، والعمل لدعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الوحدة والتقدم في جميع أنحاء القارة، وإنشاء منتدى أعلى للتعاون يعترف بأصول أفريقيا وإمكاناتها الهائلة. وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام

إلى عقد أول مؤتمر سنوي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مقر الأمم المتحدة لتيسير فهم مشترك على أعلى المستويات لكلا المنظمتين للأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاع، وتعزيز التقارب في صنع القرار إلى أقصى حد ممكن. ومن أجل التأكيد على شراكتهم المتجددة، وقّع رئيس المفوضية والأمين العام على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن. ويشمل إطار العمل المشترك أربعة مجالات عمل رئيسية هي: منع نشوب النزاعات والوساطة فيها والحفاظ على السلام؛ والتصدي للنزاعات؛ ومعالجة الأسباب الجذرية؛ ومواصلة استعراض الشراكة وتعزيزها. ويوفر الإطار رؤية استراتيجية شاملة لبناء شراكة أقوى بما أن المنظمتين تتصدیان معا للتحديات في مجالي السلام والأمن في جميع أنحاء القارة.

وفي وقت لاحق، أنشأت الأمانة العامة فريقا عاملا لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن مع الاتحاد الأفريقي بهدف تيسير تنفيذ إطار العمل المشترك، بينما أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي فريق عمل لتنفيذ الإطار. وعقد الفريقان عدة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتضطلع تلك الهياكل بدور رئيسي بوصفها منتديات من أجل تنسيق تنفيذ إطار العمل المشترك، بسبل منها تعزيز الاتساق الاستراتيجي والتعاون التشغيلي والشراكة في جميع مراحل النزاع في أفريقيا.

حادي وعشرون - تعزيز ترتيبات الدعم الميداني بالأمم المتحدة

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٦/٧٠، إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إصدار تجميع للدروس المستفادة من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي لنشرها. ومن أجل الرد على هذا الطلب المحدد، بحث المجلس الدروس التي تعلمتها إدارة الدعم الميداني من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والاستنتاجات التي استخلصتها الإدارة، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها من أجل تحسين دعم البعثات الميدانية. ونُشرت هذه النتائج المعنونة "تجميع للدروس المستفادة من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي"، على الموقع الشبكي للمجلس (انظر www.un.org/en/auditors/board/auditors-reports.shtml).

٣٥١

وللاطلاع على السياق، راجع الصيغة السابقة استجابة لطلب اللجنة الخاصة (الفقرة ٣٠٦، في الوثيقة A/71/587/Add.1)، وفي ما يلي نصها:

قدم الأمين العام معلومات مفصلة عن النتائج والفوائد المحققة من تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ٢٠١٠-٢٠١٥، في تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر A/70/749، المرفق التاسع). وسيتم تقديم معلومات إضافية وفقا للتوجيهات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والدول الأعضاء، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠.

٣٥٦

سُتقدم إحاطة إلى اللجنة الخاصة لتزويدها بمعلومات محدثة عن الأعمال الجارية في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وذلك قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٨.

٣٥٧

سُتقدم معلومات محدثة شاملة عند تقديم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٣٦١

تعكف حاليا شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الدعم الميداني على تحديث معداتها الساتلية، وأنجزت هذا العمل في ١٤٧ موقعا. وحتى الآن، تم نشر نظم تخصيص النطاق الترددي الدينامي في ١٠٦ مواقع. ويحدث بدء تشغيل الشبكة الواسعة الذكية في مراحل: المرحلة الأولى التي اكتملت، ويجري التخطيط للمرحلة الثانية. وتعمل الشعبة أيضا مع الوحدات لمساعدة البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في إيجاد حلول للاتصال الإلكتروني من أجل تحسين الامتثال في ما يتعلق بالاكفاء الذاتي.

- ٣٦٢ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٣٦٣ بدأ تشغيل قسم الاستجابة السريعة في شعبة الموظفين الميدانيين لمعالجة الدعم الطارئ اللازم في حالات بدء التشغيل والفترات الانتقالية وتصفية العمليات الميدانية من خلال توفير قدرات مخصصة ومعززة من الموارد البشرية. ويُعين الموظفون المتضررون من التقليل، شريطة استيفاء معايير الأهلية التعاقدية، عن طريق النقل الأفقي وفقا للسلطة المفوضة لوكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني. وفي إطار الإصلاح الإداري الذي اقترحه الأمين العام، سيستكشف الأمين العام زيادة تفويض السلطة إلى رؤساء الإدارات من أجل تعزيز عملية صنع القرار والفعالية في المنظمة، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار متابعة تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446)، تم الاتفاق على عدد من التدابير لضمان النشر السريع لبعثات حفظ السلام الجديدة والموسعة. وسيتواصل استعراض هذه التدابير وصلتها في سياق الإصلاحات الإدارية التي اقترحتها الأمين العام.

٣٦٦ ستقدم إدارة الدعم الميداني معلومات مستكملة عن الجوانب التنفيذية لعملها قبل استئناف الدورة القادمة للجنة الخاصة.

ثاني وعشرون - أفضل الممارسات والتدريب

- ٣٧٠ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٣٧٢ يدعم مركز تدريب المدربين الدول الأعضاء في تحضيراتها للمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما يقدم الدعم التدريبي للبعثات. وستحدد البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة أو إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أو البعثات الميدانية المهام المنوطة بالمركز. وأجرى المركز، منذ إنشائه، دورات لتدريب المدربين على تقديم الدورة الموجهة إلى ضابط أركان الأمم المتحدة، ومجموعة مواد التدريب المتعلقة باستراتيجيات الأمم المتحدة الشاملة لحماية المدنيين وحماية الأطفال، وقدم دورات لتدريب المستشارين العسكريين للشؤون الجنسانية، وعمليات للمحاكاة. وسيجري المركز، في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧، دورات إضافية لتدريب المدربين تشمل الدورة الموجهة إلى ضابط أركان الأمم المتحدة، والدورة المتعلقة بالقائمين على التخطيط في شرطة الأمم المتحدة، وحلقة عمل لمنح شهادات تشهد بالقدرة على إجراء تقييم للشرطة، والدورة المتعلقة بالقيادة في القطاع العسكري.
- ٣٧٤ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.
- ٣٧٩ تتناول مواد التدريب الأساسية المحدثة لمرحلة ما قبل نشر الأفراد والتدريب التمهيدي الإلزامي لجميع أفراد حفظ السلام في الميدان، تدريباً متعلقاً بحماية الأطفال، وبتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في سياق عمليات حفظ السلام وذلك لكفالة تلقي الأفراد الذين يجري نشرهم توجيهات وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.
- وأطلقت مواد تدريبية متخصصة متعلقة بحماية الطفل وموجهة لشرطة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على التوالي. وسيتم تحديث المواد التدريبية المتعلقة بحماية الطفل والموجهة للعسكريين والتي أُعدت في عام ٢٠١٤، وسيبدأ تعميمها في عام ٢٠١٨. وتم الانتهاء من إعداد المواد التدريبية المتخصصة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ونُظمت دورة لتدريب المدربين في شباط/فبراير ٢٠١٧.

وتتضمن المواد التدريبية المتخصصة بشأن القضايا الجنسانية مجموعة الأدوات المتعلقة بالبعد الجنساني في عمل شرطة الأمم المتحدة، والمنهج التدريبي الموحد لأفراد الشرطة بشأن التحقيق في العنف الجنسي والجنساني ومنعهما.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، قدّم مكتب الشؤون العسكرية دورة تدريبية من أجل المستشارين العسكريين للشؤون

الجنسانية ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية، مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات التدريبية المحددة التي يحتاجون إليها من أجل الاضطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم.

٣٨٠ قدّم مكتب الشؤون العسكرية خلال السنوات الثلاث الماضية دورة تدريبية من أجل المستشارين العسكريين للشؤون الجنسانية ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية. والأساس الذي استند إليه إعداد هذه الدورة هو تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات التدريبية المحددة التي يحتاج إليها المستشارون العسكريون للشؤون الجنسانية ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية من أجل الاضطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم. ويغطي محتوى الدورة المسائل المتصلة بفهم المنظور الجنساني في سياق عسكري، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وحماية الطفل، وحماية المدنيين، والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٣٨١ تُنشر جميع المواد التدريبية على صفحة التدريب الخاصة بمركز موارد حفظ السلام، تيسيراً لاطلاع الدول الأعضاء عليها. ومركز الموارد مسجّل لديه حالياً ٨٣١ مستخدماً من الدول الأعضاء، والعدد آخذ في الازدياد أسبوعياً.

وتُترجم جميع المواد التدريبية، عند إنجازها، إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتُحمّل المواد التدريبية المترجمة، فور توفرها، على موقع مركز موارد حفظ السلام.

٣٨٢ تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تشجيع الدول الأعضاء على تقديم ترشيحاتها للتسجيل في الدورة التدريبية لكبار قادة البعثات. واستجابةً للتوصية الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم التدريب المقدم لكبار القادة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني"، المنشور في عام ٢٠١٥، جرى تحديث الدورة التدريبية لكبار قادة البعثات وبرنامج تدريب كبار موظفي البعثات بحيث يعكس تغيير التهديدات الأمنية والتحديات التشغيلية، مع التركيز على تحسين الإعداد لإدارة الأزمات والتعامل معها. وسيؤدي إدراج المزيد من التدريبات القائمة على سيناريوهات ودراسات الحالة المتعلقة تحديداً بالبعثات في المواد التدريبية المنقحة إلى تمكين كبار القادة من تطبيق المعارف والمهارات والخبرات بصورة عملية على واقع البيئات المعقدة والمعادية.

وأعد برنامج التدريب المتقدم لموظفي البعثة سعياً لتعزيز استعداد الموظفين المهني لأداء مهام إدارة البعثات الميدانية مثل رئيس/مدير دعم البعثات ورؤساء أركان البعثة أو رؤساء العناصر الذين يضطلعون بمسؤوليات هامة في مجال إدارة البرامج. وعلى وجه التحديد، فإن الهدف من البرنامج هو تعزيز المهارات اللازمة للقيام بما يلي: (أ) العمل بفعالية في فريق قيادة البعثة و (ب) تقديم المشورة والتوجيه الاستراتيجيين لرؤساء البعثات وفرق قيادة البعثة التابعة لهم أثناء قيامهم بإدارة الأنشطة المعقدة دعماً لتنفيذ الولاية.

ويجري حالياً إعداد منهج دراسي لدورة قادة الشرطة بالتشاور مع الدول الأعضاء، وتُنظّم حلقات عمل في هذا الصدد في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧.

وتم أيضاً إعداد برنامج تعريف مدته يومان للممثلين الخاصين للأمين العام المعينين حديثاً.

وأُجريت، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ٣ دورات تدريبية في برنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد شاركت فيها ١٦ امرأة من أصل ٤٠ مشاركاً. وأُجريت الدورة التجريبية لبرنامج التدريب المتقدم لموظفي البعثة في أيار/مايو ٢٠١٧، وشاركت فيها ٦ نساء من أصل ١٦ مشاركاً.

٣٨٣ عكفت إدارة عمليات حفظ السلام على إعداد دورة تساهم في إعداد أفراد شرطة البلدان المساهمة بأفراد شرطة في بعثات حفظ السلام للتأهب العملياً. ومن المقرر عقد دورة تجريبية في شباط/فبراير ٢٠١٨.

وتواصل شعبة الشرطة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والبعثات الميدانية، تنقيح إجراءاتها التشغيلية الموحدة المتعلقة بإجراءات تقييم أفراد الشرطة السابق للنشر، بما في ذلك وحدات الشرطة المشككة. وتهدف هذه التنقيحات إلى تعزيز عمليات الإعداد السابقة للتقييم التي تجريها الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تعزيز فعالية وشفافية برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في الاختيار والتقييم، من خلال اتباع نهج أكثر اتساقاً ومواءمة وتنسيقاً، حتى ييسر الإعداد والنشر على نحو أحسن توقيتاً وأكثر تحديداً لجميع فئات شرطة الأمم المتحدة التي تتوفر لديها المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ الولاية بفعالية.

ثالث وعشرون - الموظفون

شاركت إدارة الدعم الميداني بنشاط، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في وضع استراتيجية الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين. ومثل الأمين العام المساعد للدعم الميداني البعثات الميدانية في الاجتماع بشأن الاستراتيجية الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها في آب/أغسطس ٢٠١٧، وتولت شعبة الموظفين الميدانيين رئاسة الفريق العامل ذي الصلة والمعني بوضع تدابير لتحسين المساواة بين الجنسين في سياقات البعثات. وأجرت شعبة الموظفين الميدانيين أيضاً بحثاً إحصائية ونظمت مجموعات تركيز في إطار هذا الجهد. وتهدف استراتيجية المساواة بين الجنسين المتعددة الجوانب للمدنيين إلى زيادة نسبة النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة للسلام بحيث يتخطى خط الأساس الحالي البالغ ٢٨ في المائة من خلال وضع أهداف سنوية صعبة لكل بعثة؛ وترويج صورة إيجابية للمدنيات العاملات في الميدان من خلال إبراز قصصهن في وسائط التواصل الاجتماعي؛ وإنشاء مجامع مواهب أوسع نطاقاً وأكبر من النساء اللواتي يمكن تقييمهن واختيارهن للعمل في عمليات الأمم المتحدة للسلام في إطار التدابير المؤقتة الخاصة لاستقدام الموظفين التي أصدرها الأمين العام لمساعدة البعثات الميدانية في اختيار النساء المؤهلات بمعدلات أسرع؛ ومن خلال تحسين ظروف عمل الموظفين المدنيين العاملين في أماكن العمل الشاقة وظروف عيشهم. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أسفرت الإعلانات عن شواغر عامة وشواغر لوظائف محددة التي وضعتها شعبة الموظفين الميدانيين والتي تديرها البعثات الميدانية عن مجموعة من المرشحين لا تضم سوى ٣٠ في المائة من النساء، وهي نسبة لا تزيد إلا قليلاً عن النسبة المئوية لخط الأساس (٢٨ في المائة) للنساء اللواتي تم نشرهن في الوظائف المدنية الدولية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي هذا الصدد، أشارت الشعبة إلى أن التدابير الخاصة المؤقتة لتوظيف النساء ضرورية لإحراز تقدم أسرع في تحقيق هدف الأمين العام المتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي غضون ذلك، لجأت الشعبة إلى خدمات جهة شريكة في مجال التواصل تسمى "impactpool" (www.impactpool.org) للإعلان عن الوظائف الشاغرة، وإبراز النساء في الأدوار المدنية لحفظ السلام. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تعززت الشعبة أيضاً نشر وإدارة بعض الشواغر التي تُشغَل من قائمة المرشحين المقبولين في الرتبين ف-٥ و مد-١ تكون مخصصة للنساء فقط. وستُقارن المواصفات الوظيفية لهذه الشواغر التي تُشغَل من قائمة المرشحين المقبولين بـ "قائمة المؤهلات المرشحات لشغل المناصب العليا"، حتى تتوفر للنساء اللواتي سُجلت أسماءهن في قائمة المؤهلات المرشحات فرصة للإدراج في قائمة المرشحين المقبولين.

واستخدمت إدارة الدعم الميداني/شعبة الموظفين الميدانيين مواردها المتاحة والعقد الذي أبرمته مع "impactpool" من أجل إنشاء منصة إلكترونية جديدة لإدارة مبادرة قائمة المؤهلات المرشحات لشغل المناصب العليا. ويتيح النظام الجديد الإلكتروني إدارة سلسلة من البداية حتى النهاية لطلبات الإدراج في هذه القائمة وفحص مقدماتها، وإدراجها فيها، بالإضافة إلى توفير قدرات البحث والتواصل مع الأعضاء فيه. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أعيد فتح قائمة المؤهلات المرشحات لشغل المناصب العليا في عمليات السلام للمرشحات في الرتبين مد-١ و مد-٢، بمواصفات وظيفية تتعلق بمجالات دعم البعثات/الإدارة، والشؤون السياسية/الوساطة، والشؤون المدنية، وسيادة القانون، ومؤسسات الأمن، والإعلام. وأبلغت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن ذلك عن طريق مذكرة شفوية، وعُقد عدد من أنشطة التوعية، وأطلقت حملة إعلامية في وسائط التواصل الاجتماعي/وسائط

الإعلام الرقمية. وفي إطار الحملة التي أُطلقت على وسائل التواصل الاجتماعي، تم الحصول على سلسلة من الشهادات تحكي فيها ست نساء يشغلن حالياً مناصب عليا في عمليات الأمم المتحدة للسلام تجارهن، ونُشرت هذه الشهادات على نطاق واسع. وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سجلت شعبة الموظفين الميدانيين ٦٥٨ ١ طلب إدراج في قائمة الموهوبات المرشحات، بما في ذلك الترشيحات الواردة من الدول الأعضاء. ومن المقرر أن يجتمع فريق استعراض في تشرين الأول/أكتوبر لاختيار مجموعة جديدة من المرشحات لإدراج أسمائهن في القائمة. وتُمَوَّل القائمة من موارد خارجة عن الميزانية، وتعتمد الأمانة العامة السعي للحصول على تمويل إضافي من خلال حساب دعم عمليات حفظ السلام حتى يكون بالإمكان جعل هذا الجهد القِيم مستداماً.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتصل الفريق أيضا بالعضوات المدرجة أسماؤهن في القائمة وأحدث المتقدّمات إلى مبادرة قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا بشأن شواغر حاوية برتبة مد-١ و مد-٢. ولُفت انتباه المرشحات المدرجة أسماؤهن في القائمة إلى وظائف شاغرة من قبيل مدير دعم البعثات (برتبة مد-٢) في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ورئيس مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي (برتبة مد-١)؛ ورئيس أركان (برتبة مد-٢) في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ ومدير سياسي (برتبة مد-٢) في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما نُصحت المرشحات بتقديم طلبات لشغل الشواغر التي تُشغل من قائمة المرشحين المقبولين مثل رئيس المكتب السياسي (برتبة مد-١). وتم اختيار عضوة في قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا لكي تشغل وظيفة رئيس موظفي شؤون الإعلام (برتبة مد-١) في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٣٩٠ تعكف دائرة تكوين القوات في إدارة عمليات حفظ السلام حالياً على وضع السياسة المتعلقة بتخصيص وظائف الخبراء العسكريين في البعثات ووظائف ضباط الأركان العسكريين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتخضع هذه السياسة للتشاور حالياً، ومن المتوقع صدورها في عام ٢٠١٧. وستؤكد هذه السياسة الإجراء المعمول به حالياً والذي ينص على ألا تتجاوز الوظائف المخصصة للبلدان غير المساهمة بقوات في البعثات ٣٠ في المائة من مجموع الوظائف في كل بعثة. وستتناول هذه السياسة أيضاً مسائل أخرى، من قبيل تخصيص شواغر محددة للموظفات العسكريات واختيارهن لشغل الوظائف العالية التخصص.

ومن جهة أخرى، أجرت شعبة الشرطة استعراضاً لإجراءات الاستقدام القائمة لضمان التمثيل العادل للبلدان المساهمة بأفراد شرطة وزيادة تمثيل المرأة في الشرطة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت شعبة الموظفين الميدانيين في إدارة الدعم الميداني مع ما مجموعه ٤٢ بلداً من البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة من خلال عقد مجموعة من مناقشات المائدة المستديرة مع هذه البلدان، ومن خلال زيارات التوعية، والاجتماعات الثنائية، بهدف توعية هذه البلدان بثغرات المواهب الموجودة في القوائم الميدانية والمجالات التي تنشأ فيها الاحتياجات الحالية من المواهب. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت شعبة الموظفين الميدانيين للبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة المواد التدريبية المتعلقة بكيفية طلب الإدراج في القوائم؛ وكيفية التعامل مع المقابلات القائمة على أساس الكفاءة؛ ومغزى الإدراج في قائمة من قوائم المرشحين المقبولين بغية توعية مواطنيها الذين قد يرغبون في تقديم طلب للعمل في الميدان. وبالنظر إلى أن الإحاطات الإعلامية أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فستتمكن شعبة الموظفين الميدانيين مع مرور الوقت من التحقق من الأثر الذي أحدثته جهود التوعية هذه على معدل تقديم طلبات الإدراج في القوائم. وشعبة الموظفين الميدانيين ملتزمة بمواصلة النهج نفسه مع البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة خلال فترات الإبلاغ الحالية والمقبلة.

- ٣٩٢ قاد مكتب الشؤون العسكرية محادثات ثنائية مع أكثر من نصف الدول الأعضاء لكي يشرح لها مغزى الغرض المتمثل في أن تشغل الضابطات ١٥ في المائة من وظائف المراقبين العسكريين وضباط الأركان. وعقد المكتب العزم على الوصول إلى نقطة تحوّل ينظر فيها عنصره العسكري إلى وجود حفظة السلام من النساء على أنها القاعدة وليس بدعاً من الأمور. ويدعم المكتب الأرقام المتواضعة المطلوبة من كل دولة عضو لتحقيق هدف الـ ١٥ في المائة (تتراوح هذه الأرقام ما بين أربع إلى خمس ضابطات) بمبادرات من قبيل تمكين النساء ذوات الأطفال الصغار من الانتشار لمدة ستة أشهر (رهنما بوجود حلول تمويلية)، وتوفير التدريب اللازم للنساء للعمل كمراقبات عسكريات وضابطات أركان، وإذا اقتضت الضرورة، إعادة تخصيص الوظائف من الدول الأعضاء غير الراغبة في إعطاء المرأة فرصة العمل مع الأمم المتحدة في صفوف قوات حفظ السلام العسكرية أو غير القادرة على ذلك.
- ولا تزال شعبة الشرطة تنفذ الجهد العالمي الرامي إلى زيادة تمثيل المرأة في الشرطة لتصل إلى نسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.
- ٣٩٣ انظر التعليق المتعلق بعملية الاختيار، الوارد في الفقرة ١٤٩ أعلاه.
- ٣٩٥ تواصل الأمانة العامة تعزيز عملية الاختيار والاستقدام المتصلة بتعيين الأخصائيين العسكريين وأفراد الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وتجري الأمانة العامة حملات استقدام لأفراد الجيش والشرطة المعارين مرتين في السنة. ويتم إطلاع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسبقاً على قائمة شواغر وظائف الأخصائيين في الشؤون العسكرية وشؤون الشرطة، من أجل تفادي الفجوات في تناوب أفراد الجيش والشرطة المعارين أو تقليصها.
- وإلى جانب ضمان الشفافية في عمليات الاستقدام، يُولى في الوقت نفسه أثناء الاختيار النهائي الاعتبار الواجب للمرشحات، وكذلك للمرشحين من البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة بالنسبة للمناصب في عمليات حفظ السلام أو في المقر التي تُمول من حساب دعم عمليات حفظ السلام، لضمان التمثيل الملائم للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.
- واستعرضت شعبة الشرطة إجراءات الاختيار والاستقدام سعياً لتعزيز الشفافية ولاستقدام الأخصائيين من أفراد الشرطة من الذكور والإناث.
- ٣٩٦ أطلق قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا في مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني مبادرة الشراكة على مستوى القيادات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويتمثل الغرض من وراء هذه المبادرة في تزويد رؤساء بعثات حفظ السلام ورؤساء البعثات السياسية ونوابهم المعيّنين حديثاً بدعم في مجال القيادة، من خلال إقرانهم بشريك من ذوي المناصب القيادية (يكون موجّهاً يعمل حالياً أو عمل بنجاح في منصب بعثة أو نائب رئيس بعثة) يمكنه أن يتقاسم معهم معرفته بالثقافة والممارسات المؤسسية والخبرات والدروس المستفادة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، سلط تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الضوء على أن عدم تقديم الدعم إلى كبار القادة في الميدان يمثل فجوة رئيسية، وأوصى بتوفير برنامج تحضيرى يكمله برنامج توجيهي من أجل قادة البعثات الجدد (انظر A/70/95-S/2015/446، الفقرة ٢٧٨). ودفع الأمين العام، في رده على التقرير، بهذه التوصيات قدماً، مشيراً إلى أنه، رهنما بتوفر النتائج المنتظرة وتوافر الموارد، يمكن تحويل البرنامج التوجيهي الذي يجري تجريبه حالياً إلى برنامج إلزامي (انظر A/70/357-S/2015/682، الفقرة ١١٧). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، استطاع قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا الانتقال بمبادرة الشراكة على مستوى القيادات من المرحلة التجريبية إلى برنامج ممول بفضل الأموال الخارجة عن الميزانية المتاحة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٧، أدار القسم ٢٠ شراكة (منها ١٣ شراكة تتعلق برؤساء بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونوابهم) شملت عدداً متساوياً من النساء والذكور من متلقي التوجيه. وحتى تاريخه، كانت التعقيبات الواردة من كل من الموجّهين ومن متلقي التوجيه، إيجابية جداً.

وستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.

٣٩٩ يواصل الأمين العام دعم وتشجيع زيادة اللجوء إلى الموظفين المعيّنين محليا. وفي إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يواصل الأمين العام استعراض المهام الدولية التي يمكن تحويلها إلى وظائف وطنية. وفي هذا الصدد، تمت صياغة مبادئ توجيهية في مجال تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية وسيتم إنجازها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت شعبة الموظفين الميدانيين المبادئ التوجيهية المتعلقة باختيار الموظفين المعيّنين محليا في عمليات حفظ السلام.

رابع وعشرون - المسائل المالية

٤٠٩ تقوم شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية بتزويد البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، على أساس فصلي، بالتحليلات المتعلقة بتخفيضات القوات.

٤١٠ يجري حاليا اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنح علاوة المخاطر والعلاوات المتعلقة بالقدرات التمكينية الرئيسية.

خامس وعشرون - مسائل أخرى

٤١٥ تواصل الأمانة العامة العمل عن كثب مع مكتب اللجنة الخاصة لكفالة تقديم إسهامات الأمانة العامة في الوقت المناسب، وكفالة دعمه بشكل فعال للعمل الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة.

٤١٨ ستُقدّم إحاطة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة قبل انعقاد دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨.